وجه سؤالاً آخر لوزير الصحة عن تشكيل لجنة لاختيار المواصفات الفنية لسيارات الإسعاف الجديدة

السويط يسأل وزير الداخلية عن مناقصة «نقل المركبات المخالفة» وتطورات قضية «الضيافة»

ناصر السويط

وجه النائب ناصر السويط سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قال في مقدمة السؤال الأول:

صدر المرسوم في شان وزارة الداخلية بتاريخ 7 يناير 1979 ونص بان تتولى وزارة الداخلية حفظ الأمن والنظام داخل البلاد وحماية المواطنين وتنفيذ ما تفرضه القوانين واللوائح، وصدر المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2017 بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017 ومن ضمنها وزارة الداخلية، وسبق ان صدر مرسوم رقم 312 لسنة 2016 بشان التشكيل الحكومي لسنة 2016 بتاريخ 10 ديسمبر 2016 ،ومن خلال ما أوردة تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2018/2017 (الجزء الأول)، وقد تم إبرام عقد مزايدة رقم (1) لسنة 2017 في تاريخ 5 يناير 2017 مع أجد شركات النقل بمبلغ (54) ألفا و(180) دينارًا تسدد للوزارة على دفعات شهرية بواقع (1505) دنانير لمدة ثلاث سنوات بشان سحب أو رفع او نقل المركبات المخالفة مع توافر أماكن للحجز والحراسة، وانتقد تقرير ديوان المحاسبة تقدير القيمة المتدنية للعقد.

وطالب السويط إفادته وتزويده بالآتي:

1-من أعضاء لجنة إدارة المشاريع الاستثمارية الذين حددوا سعر التكلفة؟ ولماذا لم تعرض على اللجنة الفنية؟

2-ما الشركة التي ارست عليها المناقصة؟ يرجى تزويدي بالإعلانات المنشورة في الصحف وفي كويت اليوم بشان المناقصة؟ وما اشتراطات ترسية المناقصة الواردة في الكراس؟ ومن قيم اساس الترسية؟

3-كم نفقات حجز المركبة في النقل؟ وكم رسوم الحجز في اليوم الواحد؟ ومن حدد قيمة المخالفات؟ وهل الإيرادات تذهب لخزينة الدولة أم للشركة؟

4-كم عدد العمالة المقدرة للعمل في عقد المناقصة؟ وهل يناسب حجم العمالة المطلوبة المهام الموكلة للشركة في العقد في مواقعها كافة؟

وطلب السويط في سؤاله الثاني إفادته بالآتي:

1-تمت إحالة ما عرف بمصروفات ضيافة وزارة الداخلية إلى النيابة العامة، الرجاء تزويدي بآخر ما افادت به الوزارة من ردود في النيابة حتى لا يختلف الأدلاء بالشهادة والمعلومات في النيابة أمام القضاء؟

2-لماذا لم تطبق وزارة الداخلية الإحلال في وظائف جمعية الشرطة الاستهلاكية، حيث تم صرف رواتب لـ (4) موظفين غير كويتيين تابعين للوزارة ويعملون في الجمعية بمبلغ (3416) دينار شهريًا؟

3-من المشرفون من الوزارة على تسلم الوجبات الغذائية اليومية من الشركة الموردة لأمن المنشآت حيث تبين من تقارير ديوان المحاسبة أن زيادة عدد (31) الف وجبة بقيمة (30) الفا و(680) دينارًا كويتيًا عن شهر أغسطس 2017؟ يرجى تزويدي بتقرير المشرفين يوميًا وفي فترات الحجز عن عدد الأفراد المستفيدين من الوجبات المنصرفة فعليًا؟

4-سجل ديوان المحاسبة خلل وزارة الداخلية بعدم تسجيل أسماء سائقي السيارات العسكرية الأمر الذي أدى إلى تراكم مخالفات قيمتها مليون و200 الف دينار ضد السيارات العسكرية ولكن دون تحصيل، ما إجراءات الوزارة لتفادي هدر المال العام بهذه الطريقة؟

كما وجه السويط سؤالاً آخر إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود الصباح، قال في مقدمته: منذ اشهر من العام الجاري دشن وزير الصحة الدكتور باسل الصباح، وصول عدد (79) سيارة إسعاف من الجيل الحديث لتتحق بنظيراتها ضمن أسطول الإسعاف التابع لإدارة الطوارئ الطبية، وذكر الوزير بان هذا النوع من السيارات يعد الأحدث تجهيزًا والأكثر تطورًا، ويحتوي على آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا الربط الإلكتروني بين المسعف في السيارة والطبيب داخل المستشفى، وذكر بان هذه السيارات هي عبارة عن وحدات عناية مركزة متكاملة التجهيزات تستخدم لنقل مرضى الحالات الحرجة جدًا.ونشرت جريدة الجريدة الكويتية في عددها (3875) الصادر في 25 أغسطس من العام الجاري وفي الصفحات الأولى الـ«نشيت الرئيسي للجريدة (إسعاف الصحة الجديد لا يصلح للاستخدام).

وطالب السويط تزويده وإفادته بالآتي:

1-كيف تمت مناقصة الشراء؟ وكم قيمتها؟ وهل تمت عبر وسيط أو وكيل للشركة بالكويت؟ الرجاء تزويدي بصورة عن العقد.

2-هل تم تشكيل لجنة الفحص الفنية لاختيار المواصفات الفنية لهذه السيارات؟ وهل صحيح أنها قامت بعمل جميع الاختبارات لهذه السيارات في المصنع الرئيسي وأثبتت الاختبارات ملاءمتها أجواء الكويت؟ الرجاء تزويدي بتقرير اللجنة بهذا الصدد.

3-من أعضاء لجنة الفحص الفنية؟ وما مؤهلاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية؟

4-هل تم تسلم جميع هذه السيارات وهل دخلت فعلا الخدمة؟ الرجاء تزويدي بتقرير التسلم لهذه السيارات وكيفية توزيعها؟ وتاريخ دخولها المفترض للخدمة؟ وإذا كانت الإجابة بعدم دخولها جميعًا للخدمة يرجى تزويدي بالموانع الفنية التي حالت دون دخولها الخدمة؟

5-من المسؤول عنها حاليًا وهل هي في عهدة وزارة الصحة أم لا؟ وهل أدخلت السيارات إلى كراج الوزارة بمنطقة صيحان وبلوحات مرورية مرخصة من وزارة الداخلية؟

6-ما العوائق الفنية للسيارات؟ وما شروط مطابقتها مواصفات الطوارئ الطبية؟

7-هل تم تصليح العوائق هذا إذا وجدت عوائق؟ وأين تمت عملية الإصلاح؟ وكم استغرقت مدة التصليح؟

8-هل تمت مراعاة معايير الأمن والسلامة في إصلاح العوائق لسيارات الإسعاف؟ الرجاء تزويدي بتقرير حول ضمان الأمن والسلامة والجهة المكلفة بعمل هذا التقرير.

9-ما الإجراءات التنفيذية والعملية التي قمت بها كوزير للصحة حيال هذا الموضوع؟ الرجاء تزويدي بالمخاطبات الرسمية وتواريخها حيال هذا الموضوع.

10-هل تم اتخاذ إجراءات تجاه الوكيل المورد أو الوسيط لهذه المركبات إن لم تكن مطابقة للمواصفات؟ وهل تم التحقيق مع اللجنة الفنية المعنية بفحص السيارات عند الشراء؟ الرجاء تزويدي بصورة عن نتائج التحقيق.

الغانم هنأ نظيرته في جمهورية لاو بالعيد الوطني لبلدها

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيسة مجلس الأمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بانى يالوتو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادها.

«المالية البرلمانية» تؤجل البت في مشروع قانون نزع الملكية

جانب من اجتماع اللجنة المالية

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعها السادس أمس بحضور وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي وممثلي إدارة نزع الملكية بوزارة المالية.

وأوضحت اللجنة في بيان صادر عنها أن الاجتماع ناقش مشروع القانون في شان نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة، حيث ابدى الفريق الممثل للحكومة ملاحظات عدة على المشروع من حيث الموضوع والصياغة كما استمع ممثلو الحكومة إلى ملاحظات أعضاء اللجنة.

وأضاف البيان أن اللجنة أجلت البت في المشروع الحكومي إلى اجتماع آخر.

«ذوي الإعاقة البرلمانية» بحثت 21 اقتراحًا لتعديل قانون المعاقين

اجتماع لجنة ذوي الاعاقة البرلمانية

ناقشت لجنة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في اجتماعها اليوم الأحد آلية عمل اللجنة وأولويات المرحلة المقبلة، كما اجتمعت اللجنة ومسؤولون من الأمم المتحدة مختصون بحقوق الإنسان.

وأوضح مقرر اللجنة النائب محمد الدلال، في تصريح صحفي، انه تم بحث ترتيب الأولويات للمرحلة القادمة حيث يوجد اكثر من ٢١ اقتراحًا لتعديل قانون المعاقين.

وأشار إلى أن مسؤولين من الأمم المتحدة مختصين بحقوق الإنسان اجتمعوا بأعضاء اللجنة لإعداد تقرير عن ذوي الاحتياجات الخاصة ودور الكويت في دعم هذه الشريحة المهمة واهتمام مجلس الأمة بتشريعات ذوي الإعاقة.

وبين أن سحب القانون المقدم بشان ذوي الإعاقة مؤخرًا من جدول الأعمال جاء من أجل التوافق مع الحكومة حول تفاصيله، مؤكدًا أن أعضاء اللجنة حريصون على التعجيل بالموضوع لخدمة هذه الشريحة المهمة.

وقال إن اللجنة استمعت إلى استفسارات من مسؤولي الأمم المتحدة حول تطبيق قانون المعاقين والجهات المختصة، وقدمت إجابات أوضحت خلالها جهود الكويت في هذا الملف، والتأكيد على حرصها على التعاون مع منظمات المجتمع المدنية والمنظمات الدولية المعنية.

دعا إلى قبول استقالة الرومي.. وطالب وزيرة الإسكان بتحمل مسؤوليتها السياسية

الشاهين: أكثر من 20 مليار دينار صرفت على مناقصات الشوارع والطرق خلال 10 سنوات

أسامة الشاهين

كشف النائب اسامة الشاهين أن المبالغ التي صرفت على الشوارع والطرق والاتفاق وصلت إلى 20.597 مليار دينار تخص 273 مناقصة خلال السنوات العشر الأخيرة.

ودعا الشاهين، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إلى قبول استقالة وزير الأشغال حسام الرومي، مضيفا أن وزيرة الإسكان جنان بوشهري ليست بمنأى عن المسؤولية السياسية.

وقال الشاهين إن الرقم المذكور اكده رد من وزارة الأشغال على سؤال برلماني تقدم به في هذا الخصوص، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك المناقصات تشمل بنودًا تخص شبكات تصريف مياه الأمطار قدرت مبالغها بـ 17.785 مليون دينار.

وأضاف انه سيسلم لجنة التحقيق البرلمانية، في حادثة غرق الشوارع، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، نسخا من هذا الرد، بالإضافة إلى نسخة سيوزعها على الرأي العام.

ولفت الشاهين إلى وجود علامات استفهام كبيرة على تكرار اسماء بعض الشركات في هذه المناقصات إذ حصلت شركة واحدة (من القطط السمان) على 28 مناقصة من إجمالي الشركات.

وأشار إلى أن تلك الشركة غير متداولة في البورصة وليس لها عائد على الاقتصاد الكويتي، كما انها تقاضت 194 مليون دينار نظير هذه المناقصات، فضلا عن وجود مناقصة بـ 800 مليون دينار مشتركة ما بين هذه الشركة وجهة أخرى.

وشدد على ضرورة التأكد من سلامة إجراءات ترسية المناقصات وتسلم المشاريع وعدم وجود تلاعب بالشروط والأوامر التغييرية بعد الترسية، والتأكد من عدم تكرار أسماء مراقبي ومهندسي مواقع بوزارة الأشغال في هذه المناقصات.

وتساءل هل طبقت شروط المناقصات الـ 273 المتعلقة بالضمان والكفالة وتوفير فرق الصيانة على مدار الـ 24 ساعة أم ذهبت ادراج الرياح أو تحت مياه الأمطار وتبخرت هذه الملايين؟

وأكد الشاهين أنه لا يلوم من شكك بهذه الأرقام لأنها صادمة وربما تتعلق ببعض المسؤولين السابقين.

وبين أنه عند زيارته لبعض المواقع برفقة المواطنين تفاجأ بان بعض الطرق كانت سليمة ولم تكن خاضعة لأي إجراءات صيانة ولكنها بعد هطول الأمطار اصبحت بحالة مزرية وخطرة على المارة والممتلكات الخاصة والعامة.وأعرب عن ثقته في وصول الجهات الرقابية إلى استنتاجات اكثر خطورة عند اطلاعها على الأرقام التي ذكرها.

في السياق نفسه اعتبر الشاهين أن تقديم وزير الأشغال استقالته هو تصرف سياسي رفيع يجدر الإشادة به، مضيفا أن هناك مسؤولية إدارية تم تطبيقها عبر إقالة بعض المسؤولين، وهناك ايضا مسؤولية سياسية متحققة بعد غرق الشوارع والطرق.

وأضاف أن هناك شوارع ومناطق غرقت وبالتالي فالمسؤولية تقع أيضا على وزارة الإسكان، مضيفا أنه لو تم عمل إحصائية للمبالغ التي صرفت والتنبيهات من وقوع كارثة نتيجة الأمطار والتي تم صرف النظر عنها فنجد أن هناك مسؤولية سياسية تقع ايضا على وزيرة الإسكان.

وأكد الشاهين أن تصرف وزير الأشغال من شانه تكريس عرف بان كل مسؤول يجب أن يتحمل مسؤولية أعماله وليس فقط الموظفين الإداريين.

خليل عبد الله يقترح تأجيل تسديد إيجارات بنك الائتمان للمتضررين من الأمطار في منطقة صباح الأحمد

خليل عبدالله

اعلن النائب د. خليل عبد الله عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته: نظرا للظروف الطارئة التي وقعت جراء هطول الأمطار والسيول في شهر نوفمبر 2018 التي تسببت باضرار في اغلب مساكن المواطنين في منطقة صباح الأحمد السكنية والمدن الجديدة، وما نتج عن ذلك من خسائر في الأبنية لأصحاب المساكن بهذه المناطق خاصة، والتي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإصلاح الأضرار وإعادة الحال إلى ما كانت عليه من قبل الجهة المعنية بتحمل قيمة التعويضات، بالإضافة إلى المعاناة النفسية لأهالي هذه المناطق.

ونص الاقتراح برغبة على ما يلي:

إصدار قرار من مجلس الوزراء يتضمن تأجيل تسديد قيمة الإيجارات الشهرية التي يقوم باستقطاعها بنك الائتمان الكويتي من أصحاب المساكن في منطقة صباح الأحمد السكنية والمدن الحديثة الأخرى التي تضررت جراء هطول الأمطار والسيول في شهر نوفمبر 2018، وذلك لمدة سنتين ولحين إتمام عملية التعويضات لأهالي هذه المناطق وقيامهم بإجراء الإصلاحات المطلوبة، وتقديراً لرفع المعاناة والآلام النفسية عنهم جراء ما أصابهم من هلع ورعب وخوف وفقدان بعض ممتلكاتهم الشخصية وما أصاب البعض من حالات مرضية وصحية.

الدمخي لوزير الصحة ما عدد العمليات الجراحية التي تأجلت بسبب الأمطار؟

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود عن الخسائر التقديرية بوزارة الصحة ومرافقها كافة بسبب الأمطار وعدد العمليات الجراحية التي تم تأجيلها . وطلب النائب في سؤاله تزويده بالآتي:1. عدد وانواع العمليات الجراحية التي تم تأجيلها بسبب الأمطار في كل مستوى على حدة .

2.تقارير اللجان التي كلفت بتقدير الأضرار المترتبة على الأمطار بكل قطاعات ومرافق الوزارة.

3.الأضرار التي لحقت بسبب الأمطار بأقسام العمليات والعناية المركزة والأطفال الخدج والسرطان وغسيل الكلى.

4.الإجراءات التي قامت بها الوزارة منذ بداية الأمطار لحماية المرضى والمرافق الصحية والمستودعات الطبية والمخازن العامة. 5.تقارير زيارات الوكلاء المساعدين والوكيل للمستشفيات والمرافق المختلفة ومحاضر اجتماعاتهم المتعلقة باستعدادات الوزارة وإجراءاتها المتعلقة بالأمطار.

6.الخسائر التقديرية بوزارة الصحة ومرافقها كافة بسبب الأمطار.

7. خطة الوزارة واستعداداتها وتجهيزاتها لموسم الأمطار.

البابطين يطالب بالكشف عن مهام إدارة التأمين الصحي وتاريخ تأسيسها

وجه النائب عبدالوهاب البابطين سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، طالب فيه إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما مهام إدارة التأمين الصحي في وزارة الصحة؟ ومتى تأسست هذه الإدارة؟ ومن يشغل منصب مدير الإدارة حاليا؟ مع تزويدي بالسيرة الذاتية له.

2 – نسخة من تفاصيل مشروع الضمان الصحي، ومتى تم تدشينه؟ مع ذكر اسم الشركة المختصة والتي تعاقدت معها وزارة الصحة وتفاصيل العقد ومدته وقيمته.

3 – لوحظ في الفترة الأخيرة منذ ما يقارب العشرين يوما وحتى تاريخ تقديم السؤال تفاقم مشكلة ما يسمى بأزمة الضمان الصحي للوافدين، الأمر الذي أدى إلى حدوث ازدحام شديد وتدافع المراجعين، وخلق ارتباك مروري أدى إلى فوضى عارمة أثرت على حركة المرضى والمراجعين في المستشفيات، وعكست صورة سيئة عن تقديم الخدمات الصحية للوافدين في البلاد.

أ – كم يبلغ عدد مكاتب الضمان الصحي وكيفية توزيعها في محافظات الدولة؟

ب – أسباب تفاقم تلك الأزمة مع بيان تاريخ بدايتها.

ج – هل توجد خطة طوارئ لدى الوزارة لمنع حدوث مثل هذه الأزمة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب لماذا لم تفعّل؟ يرجى تزويدي بها إن وجدت.